E/ESCWA/CL2.GPID/2026/5/Policy brief

التصدي لإساءة معاملة كبار السن في المنطقة العربية

مقدمة

يعرض موجز السياسات هذا نتائج الدراسة المعنونة كسر حاجز الصمت: التصدي لإساءة معاملة كبار السن في المنطقة العربية التي أعدّتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتقدِّم الدراسة **الأُسس النظرية** والتصنيفات المختلفة لإساءة معاملة كبار السن التي تتّخذ أشكالاً عديدة، منها **الإيذاء الجسدي، والإيذاء النفسي، والاستغلال المالي، والاعتداء الجنسي**، والإهمال في السياقات المحلية. كما تَستعرض أُطر القوانين **والسياسات الموجودة** الرامية إلى التصدي لهذه الظاهرة في البلدان العربية، **وتحدِّد الفجوات** في الأطر وآليات الإنفاذ والتقدم المحرز نحو إقامة **منظومة حماية قوية**. وتكشف المعلومات المستخلصة من دراسات الحالة في **الأردن ولبنان واليمن** النقاب عن التجارب الحياتية والتصورات المجتمعية لإساءة معاملة كبار السن. وبناءً على هذه الأدلة، يقدِّم هذا الموجز **توصيات بشأن السياسات** ترسم مساراً نحو **زيادة قوة نُظُم الوقاية** والتصدي وجعلها **أكثرَ مراعاةً لاعتبارات السن**.

1. الخلفية: مشكلة عالمية لكنها أكثر إلحاحاً في المنطقة العربية

مشكلة إساءة معاملة كبار السن متفشيةٌ في العالم وفي المنطقة العربية، لكن عدد الحالات المُبلّغ عنها يقلل على الأرجح من حجم هذه الظاهرة. وتقدِّر منظمة الصحة العالمية تعرُّض نحو **شخص واحد من كل ستة أشخاص كبار السن** في العالم لشكل من أشكال إساءة المعاملة. ومع زيادة شيخوخة السكان في العالم، فإن منع إساءة معاملة كبار السن والتصدي لها أصبحا أكثر فأكثر أولويةً ملحةً من أولويات السياسات. غير أن المشكلة أكثرُ إلحاحاً في المنطقة العربية التي من المتوقع أن يتضاعف عدد كبار السن بمقدار ثلاث مرات تقريباً بحلول عام 2050 ليصل إلى نحو 94 مليون شخص، وهو ما يمثل نحو 13 في المائة من مجموع سكانها. ومع ذلك، لا تزال إساءة معاملة كبار السن من القضايا التي لم تحظَ بالقدر الكافي من الدراسة والبحث في المنطقة.

13%
من مجموع سكان المنطقة العربية

بحلول عام 2050

من المتوقع أن يتضاعف عدد كبار السن بمقدار ثلاث مرات تقريباً ليصل إلى

~94 مليون شخص

> تتمثل «إساءة معاملة كبار السن»، التي تُعرَف أيضاً باسم «إيذاء المسنين»، في
>
> «عمل وحيد أو متكرّر، أو في امتناع عن اتخاذ الإجراء المناسب، يحدث ضمن أيّة علاقة يُتوقع أن تسودها الثقة، مما يتسبّب في إلحاق ضرر أو كرب بالشخص المسنّ.»
>
> منظمة الصحة العالمية، «إساءة معاملة كبار السن»، 2024.

وتؤكد مجموعة من الأُطر الدولية والإقليمية والعديد من الاستراتيجيات والقوانين العربية الحديثة على كرامة كبار السن، واستقلاليتهم، وصون حقوقهم وحمايتهم من العنف والإساءة والتمييز والإقصاء، كما تدعو الحكومات إلى وضع ضمانات ونُظُم دعم لمكافحة إساءة معاملتهم. وعلى الرغم من هذه الالتزامات، تتفاوت ترجمة هذه الأُطر إلى سياسات وطنية وآليات إنفاذ تفاوتاً كبيراً في المنطقة العربية.

الأُطر الدولية والإقليمية لمكافحة إساءة معاملة كبار السن

- تنص **المادة 17 من مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن (1991)** على أنه «ينبغي تمكين كبار السن من العيش في كنف الكرامة والأمن، ودون خضوع لأي استغلال أو سوء معاملة، جسدياً أو ذهنياً».
- تنص **الفقرة 6-20 من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (1994)** على أنه «ينبغي أن تعمل الحكومات على القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد كبار السن في جميع البلدان، مع إيلاء الاعتبار الخاص لاحتياجات النساء كبيرات السن».
- حَدّدت **خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (2002)** عدة إجراءات ضمن هدفين هما «القضاء على جميع أشكال الإهمال وسوء المعاملة والعنف ضد كبار السن»، و«إنشاء خدمات دعم لمواجهة إساءة معاملة كبار السن».

- تنطبق **اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006)**، كصك ملزم قانوناً، ضمنياً على كبار السن ذوي الإعاقة. وهي تتضمن مادةً بشأن الحق في عدم التعرّض للاستغلال والعنف والاعتداء سواء داخل المنزل أو خارجه.
- تشتمل **خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2015)** على أهداف وغايات تتعلق بإساءة معاملة كبار السن، بما فيها الغاية 5-2 بشأن «القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتّجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال» والغاية 16-1 بشأن «الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف».
- تدعو **الاستراتيجية العربية لكبار السن 2019-2029** إلى وضع «برامج وآليات تحمي كبار السن من كل أشكال الإقصاء والعنف».
- يتضمن **القانون العربي الاسترشادي لدعم حقوق كبار السن (2023)** الذي اعتمده مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، عدة مواد تهدف إلى وقاية كبير السن وحمايته من كافة أشكال التمييز والإقصاء والتهميش والاعتداء، وتمتعه بالحق في الاستقلالية التامة واتخاذ قراراته بكل حرية.

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا.

2. فهم ظاهرة إساءة معاملة كبار السن في المنطقة العربية

تكشف التجارب الحياتية لكبار السن في المنطقة العربية، المستمدة من ثلاث دراسات حالة في الأردن ولبنان واليمن، تنوّع أشكال الإساءة التي يتعرضون لها، والتي غالباً ما تبقى خفية عن الأنظار.

- الإيذاء العاطفي ينتشر كثيراً، أما الإهمال فغالباً ما يُعتبر أمراً عادياً ولا يلحظه أحد كشكل من أشكال الإيذاء.
- الاستغلال المالي يمثل مشكلةً خطيرةً ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالضغوط الاقتصادية، والاعتماد على الدعم الأسري.
- الإبلاغ عن الإيذاء الجسدي لا يزال أقل من الواقع بسبب وصمة العار والخوف من الانتقام.
- الاعتداء الجنسي يحدث، لكن قلما يتم الكشف عنه، ولا سيما بين النساء كبيرات السن.

ولعل أحد الأسباب الأكثر شيوعاً لحدوث أشكال إساءة المعاملة غير المقصودة هو عدم وعي مقدّمي الرعاية بحقوق كبار السن والطرق السليمة لرعايتهم.

> **«بسبب الأعباء الشخصية والمالية الهائلة، غالباً ما يتخلف مقدمو الرعاية من دون قصد عن توفير الرعاية الطبية أو الدعم العاطفي الكافيين. وهذا النوع من الإهمال، رغم أنه ضار، نادراً ما يُعتبر مسيئاً». (بسام، 50 عاماً، مقدم رعاية غير نظامي، منطقة ريفية، لبنان)**

ومع أن الهياكل الثقافية والعائلية غالباً ما تؤكد على احترام كبار السن وحمايتهم، فإنها قد تخفي أيضاً إساءة معاملتهم بسبب وصمة العار، وشواغل الخصوصية، واعتبار الإساءة أمراً طبيعياً. وفي المجتمعات العربية، يسهم التركيز الشديد على سمعة العائلة والصمت حول القضايا الحساسة إسهاماً كبيراً في عدم الإبلاغ عن حالات الإساءة واستمرارها. ونتيجة لذلك، غالباً ما تظل أنماط الإساءة مخفية داخل الأسر، مما يؤدي إلى انتشار إساءة معاملة كبار السن ويصعّب التصدي لها علانية.

> «تظل حالات إساءة المعاملة طي الكتمان لأن العائلات تخشى العار أو الإضرار بسمعتها إذا ما انتشر خبر الإساءة على الملأ. ولا يجري إطلاع السلطات على الكثير من الحالات». **(نور، 35 عاماً، مقدمة رعاية من أفراد الأسرة، قرية في البلقاء، الأردن)**

ويزداد في سياقات النزاع والنزوح خطر تعرض كبار السن لشتى أشكال إساءة المعاملة بسبب فقدان دعم مقدمي الرعاية، ونقص الوصول إلى الخدمات، وندرة الأغذية، وانعدام الأمن المالي. كما تؤثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية على أشكال إساءة المعاملة: فقد تعطي الأسر الفقيرة الأولوية للبقاء على قيد الحياة على رفاه أفرادها من كبار السن. أما كبار السن الأكثر ثراء، فهم أكثر عرضة للاستغلال المالي حيث يسعى أقاربهم أو مقدمو الرعاية لهم إلى الاستيلاء على أصولهم.

كما توجد تباينات واضحة بين تجارب إساءة معاملة كبار السن في المناطق الريفية والحضرية. فكبار السن في المناطق الريفية غالباً ما يعانون من العزلة الجغرافية، ونقص الرعاية الصحية، وتقبل الإهمال كأمر طبيعي بسبب قلة الموارد. أما كبار السن في المناطق الحضرية، فيعانون من العزلة العاطفية بسبب تفكك البنية الأسرية، على الرغم من تمتعهم بفرص أفضل للاستفادة من الخدمات.

> «تهمل الأسر أفرادها من كبار السن لأنها لا تستطيع تحمل تكاليف الطعام أو الأدوية الكافية، ويمنح الجميع الأولوية للأطفال أو البالغين القادرين على العمل من أجل البقاء». **(أبو سالم، 66 عاماً، مخيم للنازحين، اليمن)**

3. صون الحقوق: أُطر القوانين والسياسات الرامية إلى التصدي لإساءة المعاملة

صون حقوق كبار السن في المنطقة العربية يقتضي الاعتراف بها دستورياً ووجود تدابير قانونية وسياساتية فعالة. ومع أن العديد من البلدان العربية قد اتخذت خطوات تكفل حماية كبار السن، فإن التقدم المحرز في إنفاذها لا يزال متفاوتاً كما لا تزال هناك فجوات في ترجمة الالتزامات إلى ممارسات عملية.

ألف. الدساتير الوطنية

يشير 15 دستوراً عربياً، من بين الدساتير الواحد والعشرين التي تمت دراستها، إشارة صريحة إلى كبار السن في مواد تتعلق بصون حقوقهم أو رفاههم. بيد أن الأردن[1] هو البلد الوحيد الذي يحظر صراحة إساءة معاملتهم واستغلالهم. كما أن بعض الدساتير تحظر العنف صراحة دون ذكر كبار السن، كما في دستوري الجزائر[2] والعراق[3]. وتتضمن أغلبية الدساتير مواد تعترف بالأسرة كأساس للمجتمع وتدعو إلى حمايتها وتماسكها ورفاه أفرادها.

15 من 21

دستوراً عربياً مدروساً نصَّ صراحةً على مواد تتعلق بكبار السن وبصون حقوقهم أو رفاههم

باء. القوانين الوطنية المتعلقة بكبار السن

بالإضافة إلى الأحكام الدستورية، اعتمدت سبعة بلدان عربية، وهي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية، قوانينَ بشأن كبار السن. كما تعكف بلدان أخرى، وهي الصومال وعُمان ودولة فلسطين واليمن، على صياغة قوانين بشأنهم. وتتناول معظم القوانين المتعلقة بكبار السن مسألة إساءة معاملتهم وتتضمن أحكاماً تغطي مختلف جوانب تلك الإساءة.

وتكشف هذه التطورات عن صورة متباينة: حيث أُحرز تقدم ملحوظ في بعض المجالات، لكن لا تزال ثمة أوجه قصور في مجالات أخرى. ولفهم هذا التفاوت في التقدم المحرز فهماً أفضل، تُبرز النقاط التالية المجالات الرئيسية التي أُحرز فيها تقدّم، بفضل الأطر القانونية التي عزّزت حماية كبار السن، مقابل الفجوات الخطيرة التي لا تزال تقوّض صون حقوقهم.

7 بلدان عربية

هي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية، اعتمدت قوانين بشأن كبار السن

التقدم المحرز:

- تُجرِّم عدة قوانين أفعالاً مثل هَجر كبار السن أو رفض تقديم الرعاية لهم من قِبل أفراد مكلفين بهذه المسؤوليات وقادرين على الاضطلاع بها.
- تحظر بعض القوانين إيداع كبار السن في دور الرعاية من دون الحصول على موافقتهم الحرة والمستنيرة.
- تتناول بعض الأطر القانونية صراحةً الاستغلال المالي لكبار السن، ولا سيما التصرف في أموالهم والاستيلاء على ممتلكاتهم.

- تعترف بعض القوانين بحق كبار السن في اتخاذ قراراتهم باستقلالية.
- تحدد بعض القوانين الواجبات والآليات المتعلقة بالإبلاغ عن حالات إساءة المعاملة. ومن خلال تنظيم هذه الآليات، تضطلع هذه القوانين بدور حاسم في تعزيز المساءلة وتوفير شبكة أمان لكبار السن المعرضين للخطر.
- تنص بعض القوانين على أحكام تدعم إبقاء كبار السن في بيئتهم الأسرية.

الفجوات:

- لا تزال العديد من الأطر القانونية غير مكتملة، وتفتقر إلى تعريفات واضحة لمفهوم إساءة معاملة كبار السن وأشكالها، والتمييز بين مرتكبيها.
- لم تعالِج معظم القوانين المتعلقة بكبار السن في المنطقة العربية مسألة الأهلية القانونية، أي القدرة المعترف بها على اتخاذ القرارات وممارسة الحقوق بموجب القانون.
- تدلّ الاستراتيجيات الوطنية على تزايد الالتزام بالتصدي لإساءة معاملة كبار السن، لكن آليات الرصد ضعيفة وغير متّسقة.
- غالباً ما تكون نُظُم الإبلاغ عن حالات إساءة معاملة كبار السن غير ملائمة، ولا توفر قنواتٍ يسهل عليهم الوصول إليها ومصممةً خصيصاً لتلبية احتياجاتهم لالتماس الحماية.
- تغيب إلى حد كبير الضمانات القانونية المحددة التي تحمي حق كبيرات السن في الميراث والملكية العقارية، مما يجعلهن عرضةً على نحو مجحف للاستغلال المالي.

جيم. مبادرات الحكومات العربية

اعتمدت بعض الحكومات العربية بعض التدابير العملية والآليات المؤسسية والأنشطة البرامجية للكشف عن حالات إساءة معاملة كبار السن والإبلاغ عنها، وتوفير الدعم والحماية لضحاياها، وزيادة الوعي بشأنها.

التقدم المحرز:

- توجد قنوات إبلاغ رئيسية من خلال سلطات إنفاذ القانون ووزارات الشؤون الاجتماعية ومكاتب النيابة العامة، وتوسّع بعض البلدان حقوق الإبلاغ أو تُلزم الطواقم الطبية و/أو الاجتماعية بالإبلاغ عن حالات الإساءة.
- توفر بضعة بلدان إجراءات مقاضاة سريعة ومساعدة قانونية وآليات لحماية الضحايا، مثل وحدات الشرطة المتخصصة أو نُظُم إدارة القضايا أو الشهادات الطبية.
- تتوفر في عدة بلدان مراكز الإيواء وخدمات الاستشارة النفسية.
- تتاح في بعض البلدان بدائل عن الملاحقة القضائية، بما فيها الوساطة الأسرية والمصالحة، لمعالجة حالات الإساءة داخل الأسر.
- أُطلقت في بعض البلدان مبادرات للتوعية والتدريب، تستهدف كبار السن ومقدمي الرعاية والمدارس ووسائل الإعلام من أجل تحسين الكشف عن إساءة معاملة كبار السن والوقاية منها.
- يعمل المتطوعون والأخصائيون الاجتماعيون على الكشف عن حالات إساءة معاملة كبار السن والإبلاغ عنها، مما يعزز الرصد المجتمعي.

الفجوات:

- غياب آليات إبلاغ مكرسة لكبار السن ومصممة خصيصاً لتلبي احتياجاتهم.
- اعتماد عدة بلدان على منصات العنف القائم على نوع الجنس الموجودة للإبلاغ عن إساءة معاملة كبار السن، مما ينطوي على خطر استبعاد كبار السن من الرجال.
- محدودية الأحكام التي تحفظ سرّية المبلّغين، مما يثني الضحايا أو الشهود عن الإبلاغ.
- عدم اتساق خدمات الدعم المقدم لكبار السن في مختلف البلدان، مع تفاوت إمكانية وصولهم إلى مراكز الإيواء والمساعدة القانونية والرعاية النفسية والاجتماعية.
- ضعف الأطر الوقائية، حيث تتخذ معظم المبادرات شكل حملات مخصّصة بدل أن تكون استراتيجيات شاملة.
- ندرة وتشتت البيانات المتعلقة بإساءة معاملة كبار السن، مما يقوّض عمليات صنع السياسات والرصد القائمة على الأدلة.

4. من الصمت إلى العمل: توصيات بشأن السياسات

يقتضي التصدي لإساءة معاملة كبار السن في المنطقة العربية نهجاً شاملاً ومتعدد المستويات. ولا يُقصد بهذه التوصيات أن تكون حلاً واحداً يناسب الجميع، بل هي بالأحرى إطار عمل مرن يمكن تكييفه مع السياقات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية لكل بلد في المنطقة العربية. وأخيراً، فإن التصدي لإساءة معاملة كبار السن يقتضي من الحكومات والمجتمع المدني ومقدمي الرعاية الصحية والمؤسسات الأكاديمية والأسر بذل جهود جماعية. ومن خلال توطيد التعاون المتعدد القطاعات، والاستثمار في الحلول الطويلة الأجل، يمكن للمجتمعات العربية أن تكفل تمكين كبار السن فيها من عيش شيخوختهم في كنف الاحترام والأمن والرعاية، من دون خضوعٍ لأي شكل من أشكال إساءة المعاملة.

وتستند التوصيات بشأن السياسات إلى الأهداف الستة الشاملة التالية. ويمثل كل هدف بُعداً حاسماً في التصدي لإساءة معاملة كبار السن، وتصاحبه مجموعة من الإجراءات الموصى بها المحددة زمنياً لترجمة الرؤى النظرية إلى واقع ملموس.

الهدف 1: وضع تشريعات شاملة وقابلة للإنفاذ بشأن كبار السن

- تعريف إساءة معاملة كبار السن تعريفاً صريحاً وشاملاً في القوانين الوطنية.
- مواءمة التشريعات مع الأولويات الإقليمية والالتزامات الدولية.
- تبيان التزامات مقدمي الرعاية وآليات مساءلتهم.
- تقييم أطر القوانين والسياسات الحالية للكشف عن الفجوات.
- إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة (أي مع كبار السن، ومقدمي الرعاية، والخبراء القانونيين، ومقدمي الرعاية الصحية) لضمان أن تكون القوانين عمليةً ومراعيةً للحساسيات الثقافية.

الهدف 2: تعزيز آليات الإبلاغ والتصدّي

- تطوير قنوات إبلاغ مراعية لاعتبارات السن ومناسبة من الناحية الثقافية (الرسائل القصيرة، والمنصات الإلكترونية، وتطبيقات الهواتف المحمولة، والطرق التقليدية).
- توسيع نطاق نُظُم الإبلاغ والتصدي المراعية لاعتبارات السن لتشمل المناطق الريفية والمناطق المحرومة من الخدمات.
- توفير تدريب متخصص لموظفي إنفاذ القانون والعاملين في مجال الرعاية الصحية والأخصائيين الاجتماعيين.
- تقديم المساعدة القانونية المجانية وإشراك القيادات المجتمعية كوسطاء موثوقين.
- إطلاق حملات توعية تشجّع على الإبلاغ الآمن واستخدام آليات الحماية.

الهدف 3: رفع مستوى الوعي وتغيير التصورات الثقافية

- تنفيذ حملات توعية لمكافحة التمييز على أساس السن وكسر ثقافة الصمت.
- إشراك الزعامات الدينية والشخصيات المجتمعية المرموقة في الحضّ على صون كرامة كبار السن واستقلاليتهم.
- تيسير إجراء مناقشات مجتمعية مفتوحة لتعزيز الملكية المحلية للحلول.
- الحد من الإجهاد والشعور بالعزلة لدى كبار السن ومقدمي الرعاية لهم من خلال تيسير إنشاء شبكات الدعم بين الأقران.
- تشجيع الاحترام بين الأجيال وتوعية الأجيال الشابة.
- تشجيع وسائل الإعلام على تقديم تقارير دقيقة ومهنيّة لإضفاء الطابع الإنساني على قضية إساءة معاملة كبار السن وتعزيز التعاطف معهم.

الهدف 4: بناء قدرات مقدمي الرعاية غير النظاميين والمهنيين للحد من إمكانية إساءة معاملتهم لكبار السن

- تعزيز النظم الوطنية لتدريب واعتماد العاملين المهنيين في مجال الرعاية.
- تعزيز نموذج الرعاية الأسرية من خلال برامج تتناول ممارسات الرعاية التي تحفظ الكرامة، والتعامل مع الإجهاد الذي يرافق تقديمها، والتعرُّف على علامات إساءة المعاملة.

- تعزيز الشراكات بين الحكومات والجامعات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المهنية ومرافق الرعاية بغية إعداد موادّ تدريبية.
- وضع مبادرات في مجال التعامل مع الخرف، وضمان تقديم الرعاية وفقاً للمعايير الأخلاقية، ومعالجة إجهاد مقدمي الرعاية.
- تيسير إنشاء شبكات الدعم بين الأقران ومجموعات الرعاية للحد من العزلة والإنهاك، وتبادل الممارسات الجيدة.
- إدماج مقدمي الرعاية في الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بكبار السن من أجل ضمان الاعتراف بهم وتوفير الدعم المستدام لهم.

الهدف 5: زيادة الدعم المقدم للأسر ومقدّمي الرعاية من أجل التصدي لعوامل الخطر المرتبطة بإساءة معاملة كبار السن

- منح مقدّمي الرعاية من أفراد الأسرة وضعاً قانونياً وإدراجهم في منصات الحماية الاجتماعية.
- إصلاح نُظُم الضمان الاجتماعي لتوسيع نطاق استحقاقات المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية لتتناسب مع احتياجات السكان الذين يتقدمون في العمر.
- توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية وتوفير إجازة مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة الأجر لمقدّمي الرعاية.
- الاستفادة من التدخلات المجتمعية لتعزيز الدعم الجماعي في مجال تقديم الرعاية.
- ضمان توفير خدمات الرعاية الجيدة والميسورة التكلفة، بما في ذلك التعامل مع الأمراض المزمنة، وإعادة التأهيل، والصحة النفسية، والرعاية الطويلة الأجل، والرعاية التلطيفية.
- تشجيع الاضطلاع بمشاريع اجتماعية في مجال الرعاية لاستكشاف الابتكارات المقبولة ثقافياً.

الهدف 6: تعزيز نظم البيانات والبحوث العلمية المتعلقة بإساءة معاملة كبار السن

- إنشاء منصّة وطنية موحّدة لتجميع البيانات بشأن إساءة معاملة كبار السن وتحليلها ونشرها.
- تعزيز القدرات الإحصائية من خلال توفير التدريب المتخصّص.
- الاستفادة من المسوح الأسرية من أجل توفير بيانات واسعة النطاق حول معدلات الانتشار وعوامل الخطر.
- تشجيع المشاريع البحثية المستقلة داخل الجامعات والمؤسسات البحثية.
- دراسة معدلات انتشار إساءة معاملة كبار السن والعوائق التي تحول دون الإبلاغ عنها والديناميات الثقافية المرتبطة بها.
- الاستفادة من التقنيات الرقمية لتعزيز جمع البيانات وتحليلها.

الحواشي

1 . الدستور الأردني، المادة 6(5).
2 . الدستور الجزائري، المادة 39.
3 . الدستور العراقي، المادة 29(رابعاً).

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA
ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org

2600143A